نظام انتقالات اللاعبين الدولي للفيفا
2027

إعداد

المحامي وليد عثمان
رئيس الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم IAMA
شريك مؤسس شورى للمحاماة والتحكيم

أ. شرين عادل
مستشار قانوني ، عضو المكتب الفني
الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم IAMA

المحتويات

أولاً: لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين 4

(Regulations on the Status and Transfer of Players - RSTP) 4

ثانياً: لائحة الانضباط للاتحاد الدولي لكرة القدم 5

(FIFA Disciplinary Code) 5

ثالثاً: القواعد الإجرائية المنظمة للمحكمة الرياضية لكرة القدم 6

(Procedural Rules Governing the Football Tribunal) 6

خاتمة 7

شهادة قانون كرة القدم، ولوائح فيفا وتسوية منازعتها 8

نظام انتقالات اللاعبين الدولي للفيفا 2027

أقرت الهيئات التشريعية للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) حزمة تعديلات تاريخية تعد الأوسع نطاقاً والأعمق أثراً في هيكل النظام القانوني الرياضي العالمي منذ صياغة لوائح انتقالات اللاعبين الكبرى في عام 2001. هذه الإصلاحات، التي اعتمدها مكتب مجلس الفيفا في العاشر من يونيو 2026 لتصبح سارية المفعول بالكامل اعتباراً من الأول من يناير 2027، تمثل نقطة تحول جوهرية في فلسفة حوكمة علاقات العمل الرياضي ومسارات التقاضي الانضباطي والإجرائي.

ولم تكن هذه التعديلات وليدة رغبة تشريعية منفردة من الفيفا، بل جاءت نتاجاً لمفاوضات شاقة وتوافقية استمرت لعدة أشهر مع الشركاء الاجتماعيين الرئيسيين المعترف بهم دولياً، وفي مقدمتهم الاتحاد الدولي للاعبي كرة القدم المحترفين (FIFPRO)، واتحاد الأندية الأوروبية (EFC)، ورابطات الدوري العالمية (WLA)، وبمشاركة بناءة من الاتحادات القارية كالاتحاد الأوروبي (UEFA) واتحاد أمريكا الجنوبية (CONMEBOL).وعلاوة على ذلك، التداعيات القانونية الجديدة للحكم التاريخي الصادر عن محكمة العدل للاتحاد الأوروبي في القضية الشهيرة المعروفة باسم (حكم ديارا) والذي استلزم إعادة صياغة قواعد الاستقرار التعاقدي والمسؤولية التضامنية للأندية لتكون متوافقة تماماً مع مبادئ حرية انتقال العمال وعدم التمييز والتناسب.

أولاً: لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين

(Regulations on the Status and Transfer of Players – RSTP)

تمثل النسخة الجديدة من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين، المعتمدة في 10 يونيو 2026 والنافذة في 1 يناير 2027، الثورة التشريعية الأكبر في المنظومة التعاقدية منذ عام 2001، حيث تم إعدادها استجابة لحكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في قضية اللاعب (لاسانا ديارا) لإنهاء عهد التعديلات الأحادية وتأسيس نظام تفاوضي جماعي قائم على الحوار الاجتماعي العالمي المشترك. وبموجب هذا التحول الهيكلي، خضعت المادة 17 لإعادة صياغة شاملة **ألغت معيار (الفائدة الإيجابية) واستبدلته بمبدأ التعويض الكامل** عن الأضرار الفعلية، مع تقنين مفهوم التعويض الاتفاقي (الشرط الجزائي) الذي يمنع غرفة تسوية المنازعات من التدخل لتخفيضه إلا في حالات المبالغة الفاحشة أو عدم العدالة الصارخة، وضمان حد أدنى يعادل القيمة المتبقية من العقد للاعبين ذوي الدخول المتوسطة. ولحماية الأندية من السلوكيات الانتهازية، وضعت اللائحة افتراضاً قانونياً يقضي بتحريض النادي الجديد للاعب على فسخ عقده إذا وقع معه خلال 45 يوماً من تاريخ المخالفة، مع إقرار عقوبات رياضية تصاعدية على الأندية تبدأ من التحذير والغرامة وتصل إلى الحرمان من تسجيل اللاعبين لمدتي تسجيل متتاليتين عند ارتكاب المخالفة الرابعة.

وامتداداً للإصلاحات المالية والاجتماعية غير المسبوقة، استحدثت اللائحة المادة 21 مكرر التي **تمنح اللاعبين** الذين تقل أجورهم السنوية عن 150 ألف يورو **استحقاق بنسبة 5% من قيمة عقود انتقالهم الدولي**، مع حظر تنازلهم عن هذا الحق إلا في حدود ضوابط صارمة تضمن بقاء حصتهم فوق سقف محدد. كما **سمحت المادة 18 للأندية بتوقيع عقود تمتد لخمس سنوات مع اللاعبين القاصرين** دون سن 18 عاماً (بعد أن كان الحد الأقصى ثلاث سنوات) شريطة تسجيلهم في النادي لمدة 20 شهراً على الأقل، ومع التزام النادي بزيادات دورية إلزامية في الرواتب تتراوح بين 10% إلى 20% في العامين الرابع والخامس بناءً على عدد مشاركاتهم مع الفريق الأول. ولم تقتصر اللائحة على الجوانب المادية، بل عززت **الحماية الاجتماعية للمرأة والمدربات** من خلال المادة 18 رابعاً التي تضمن إجازات مدفوعة للأمومة والتبني والرعاية العائلية بنسبة ثلثي الراتب التعاقدي، مع حظر فسخ العقود بسبب الحمل وتوقيع عقوبة المنع من التسجيل لفترتين على الأندية المخالفة، بجانب استحداث المادة 18 خامساً التي تمنح اللاعبات والمدربات إجازات مرضية مدفوعة الأجر بالكامل في حالات الوعكات الصحية بموجب شهادة طبية معتمدة.

ثانياً: لائحة الانضباط للاتحاد الدولي لكرة القدم

(FIFA Disciplinary Code)

اعتمد مكتب مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) لائحة الانضباط المعدلة في 10 يونيو 2026، لتصبح سارية المفعول رسمياً اعتباراً من 1 يناير 2027، مستهدفةً تعزيز النزاهة الرياضية ومكافحة التمييز بكافة أشكاله. وتتميز اللائحة الجديدة بتوسيع نطاق تطبيقها الشخصي والموضوعي ليشمل وكلاء كرة القدم المرخصين، وتحديد مدد تقادم صارمة للملاحقة القضائية تتراوح بين سنتين للمخالفات المرتكبة أثناء المباريات، وعشر سنوات لانتهاكات مكافحة المنشطات والتلاعب بالمباريات والانتقالات الدولية للقاصرين. ومن أهم التغييرات التشريعية إصلاح المادة 15 المتعلقة بالتمييز العنصري، حيث تم فرض حد أدنى لإيقاف اللاعبين والمسؤولين المخالفين يبلغ 10 مباريات، مع تفعيل الإجراءات المكونة من ثلاث خطوات التي تمنح الحكام صلاحية إيقاف المباراة أو إنهائها، وفرض غرامة حدها الأقصى 5,000,000 دولار لحالات الإساءة العنصرية ضد اللاعبين أو الحكام، مع إمكانية استبدال نصف العقوبة بمبادرات تعليمية معتمدة من الفيفا في حال اعتراف المخالف بارتكابه للتمييز.

علاوة على ذلك، حظيت المادة 21 المتعلقة بعدم الامتثال للقرارات المالية والرياضية الصادرة عن الفيفا أو محكمة التحكيم الرياضي (CAS) بتعديلات جوهرية؛ إذ تفرض اللائحة غرامات تصاعدية، ومنح مهل نهائية للسداد، وفرض معدل فائدة سنوي قدره 18% على المبالغ المستحقة بموجب قرارات (CAS) عند استئناف قرارات هيئات الفيفا، مع نقل المسؤولية القانونية كاملة إلى الخلف الرياضي للنادي المتعثر. كما منحت اللائحة اللجنة الانضباطية صلاحية تلقائية لإنفاذ قرارات غرف فض المنازعات الوطنية المعترف بها في حال عدم تنفيذها محلياً خلال 60 يوماً. ولضمان الكفاءة القضائية، عدلت المادة 61 شروط قبول الاستئناف أمام لجنة الاستئناف، حيث رُفع سقف الغرامات والجزاءات غير القابلة للاستئناف لتشمل الإيقاف الذي لا يتجاوز مباراتين أو شهرين، والغرامات التي لا تزيد على 15,000 دولار للاتحادات والأندية، و7,500 دولار للأفراد، لتقليص تدفق القضايا البسيطة وتركيز جهود اللجان القضائية على الانتهاكات الجسيمة.

ثالثاً: القواعد الإجرائية المنظمة للمحكمة الرياضية لكرة القدم

(Procedural Rules Governing the Football Tribunal)

تدخل القواعد الإجرائية المنظمة للمحكمة الرياضية لكرة القدم حيز النفاذ في 1 يناير 2027، بعد اعتمادها من مكتب مجلس الفيفا في 10 يونيو 2026، لتعيد هيكلة أعمال غرف المحكمة الثلاث: غرفة تسوية المنازعات (DRC)، وغرفة أوضاع اللاعبين (PSC)، وغرفة الوكلاء (AC). وتؤسس اللائحة لنظام رقمي متكامل يفرض إتمام كافة المراسلات والطلبات حصراً عبر "البوابة القانونية للفيفا ونظام مطابقة الانتقالات (TMS)، مع تعليق المهل القانونية والإجراءات تلقائياً في الفترة من 20 ديسمبر إلى 5 يناير لضمان استقرار العمل الإداري وتوفير بيئة عمل عادلة. ولتبسيط النزاعات القانونية، استحدثت المادة 20 آلية المقترحات الإدارية التي تتيح للأمانة العامة للفيفا اقتراح حلول للنزاعات النمطية والخالية من التعقيد الواقعي أو القانوني دون الحاجة لقرار قضائي رسمي، حيث تصبح هذه المقترحات نهائية وملزمة ما لم يقم المدعى عليه بتقديم اعتراض رسمي ورفض المقترح خلال المهلة المحددة لمباشرة إجراءات الدفاع التقليدية.

وفيما يتعلق بالجانب المالي ونظام الفصل الإجرائي، كرست المادة 24 نظام القاضي المنفرد للفصل في قضايا غرفة تسوية المنازعات التي تقل قيمتها عن 200,000 دولار، في حين يُشترط وجود تشكيل ثلاثي للقضايا التي تعادل هذا المبلغ أو تفوقه أو تتسم بالتعقيد القانوني. وبينما تظل الإجراءات مجانية بالكامل إذا كان أحد أطراف النزاع لاعباً أو مدرباً أو وكيلاً مرخصاً.

وتخضع المنازعات التجارية الأخرى لنظام رسوم تصاعدي يصل إلى 25,000 دولار للقضايا الكبرى، مع فرض دفعة مقدمة من التكاليف تصل إلى 5,000 دولار عند تقديم الدعوى. وتفرض المادة 15 قيوداً صارمة على الإخطار بأحكام المحكمة؛ إذ تُبلغ الأطراف بالمنطوق فقط، وتُمنح مهلة 10 أيام لطلب الأسباب الموجبة للقرار لتجنب سقوط حق الاستئناف، مع اشتراط سداد الحصة المقررة من الرسوم مسبقاً قبل تسليم الحيثيات المسببة في القضايا التي تترتب عليها تكاليف إجرائية.

خاتمة

تعكس الإصلاحات التشريعية التي أقرها الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) لعام 2027 تحولاً جوهرياً في بنية النظام القانوني المنظم لكرة القدم العالمية، إذ لم تقتصر على تحديث النصوص التنظيمية القائمة، بل أعادت صياغة العديد من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعلاقات التعاقدية، وتسوية المنازعات، والامتثال الانضباطي، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأطراف الفاعلة في منظومة اللعبة. كما تجسد هذه التعديلات اتجاهاً واضحاً نحو تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والكفاءة الإجرائية، وتحقيق توازن أكثر عدالة بين مصالح اللاعبين والأندية والجهات المنظمة للمسابقات.

ومن المتوقع أن تترك هذه الحزمة الإصلاحية آثاراً عميقة على الممارسات التعاقدية والقضائية داخل كرة القدم الدولية خلال السنوات المقبلة، لا سيما في ظل استجابتها للمتغيرات القانونية التي فرضتها الاجتهادات القضائية الدولية، وفي مقدمتها حكم محكمة العدل للاتحاد الأوروبي في قضية ديارا. وعليه، فإن استيعاب هذه التعديلات وفهم انعكاساتها العملية أصبح ضرورة ملحة للأندية والاتحادات الوطنية واللاعبين والوكلاء والمستشارين القانونيين العاملين في القطاع الرياضي، لضمان الامتثال للمنظومة الجديدة والاستفادة من الأدوات القانونية التي استحدثتها الفيفا لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والعدالة داخل كرة القدم العالمية.

شهادة قانون كرة القدم، ولوائح فيفا وتسوية منازعتها

للانطلاق في هذا المسار المهني المميز، تختصر هذه الشهادة سنوات من الخبرة في 80 ساعة تدريب تفاعلي عن بعد، يؤهلك لاحتراف التعامل مع قانون كرة القدم، واحتراف العمل بلوائح الفيفا والتأهيل لاختبار وكيل اللاعبين المعتمد

للتسجيل اضغط هنا